

مساعداً تندوف: من الأمم المتحدة إلى السوق السوداء

أقل جودة بينما يتم بيع القمح عالي الجودة، كما تباع منتجات الدواجن بدلا من إصالتها إلى السكان المهمشين في مخيمات تندوف.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة سكان مخيمات تندوف إذ يوفر لكل شخص حصصا غذائية شهرية تشمل الحبوب (الأرز والشعير وبقية القمح)، والقطاني، وزيت الزيتون، وبقية الأطعمة المخلوطة المحضنة، لكن تقارير أوروبية رسمية فضحت تورط مسؤولين جزائريين وقيادات البوليساريو، أن السكان المحتجزين بدعم بتندوف يستعملون كعملة للمقايضة يتم بواسطتها تسول المساعدات التي يتم بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

وأكد بيورن هولتين، الخبير لدى البرلمان الأوروبي، أن تحويل المساعدات الإنسانية ليس أمرا جديدا بل هو ممارسة شائعة، مشيرا إلى أن قادة البوليساريو يعملون بشكل ممنهج على اختلاس المساعدات الإنسانية ويؤكدون ثروات هائلة وعقارات فاخرة، لاسيما في إسبانيا.

وأشار تالعب السلطات الجزائرية والبوليساريو بالمساعدات الإنسانية والمتاجرة بها على حساب احتياجات سكان المخيمات إضافة إلى رفض إحصاء رسمي للسكان، قلقا أوروبا.

وفي هذا الصدد أبرز الخبير والناشط الجمعوي النرويجي، إيريك كاميرون، رئيس منظمة العمل العالمي من أجل اللاجئين، أن اختلاس المساعدات الإنسانية الموجهة للسكان المدنيين من طرف الجزائر والبوليساريو دون محاسبة، أصبح ممكنا بسبب رفض الجزائر المختصة السماح بإحصاء سكان مخيمات تندوف في تحد للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن منذ عام 2011.

من جهته يرى هشام معتذ أن عدم قبول الجبهة الانفصالية بإحصاء سكان المخيمات ليس فقط لظالة أمد النهب الممنهج والمتاجرة بالمساعدات، بل يدخل في إطار الحسابات السياسية المفروضة على القيادة من الطرف المتحكم في القرارات الجوهرية للبوليساريو، بهدف عرقلة مسار التسوية برعاية الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من المخاوف والتحذيرات، لم تتزعم المفوضية الأوروبية بوعود قطعها لوضع حد لهذه الاختلاسات بطرق قانونية وسياسية ضاغطة على الجزائر. ولقت متخصصون في الشأن الصحراوي، إلى أن مراقبة هذه المساعدات تكاد تكون مستحيلة نظرا للحصار الذي تفرضه الجزائر التي ترفض إجراء عملية إحصاء دقيقة لعدد السكان على الرغم من النداءات المتكررة من مجلس الأمن الدولي.

ويتمثل الخطر الأكبر حسب الموقع الإخباري الأوروبي "إي يو توداي" في أن المحتجزين في مخيمات تندوف يخضعون لابتزاز والاستغلال، حيث يضطر الرجال إلى أداء الخدمة العسكرية أو العمل الشاق مقابل الحصول على المساعدات الغذائية، والتي تعتبر من حقهم، ناهيك عن النساء اللواتي يقعن ضحية الاعتداءات، وجرائم الاغتصاب وجميع أشكال الاستغلال الهينة وغير الإنسانية. ويستنتج الباحث هشام معتذ، أن "استغلال المحتجزين بمخيمات تندوف واحتياجاتهم كورقة مساومة يعتبر من الأساليب التقليدية التي تعتمد عليها قيادات البوليساريو على طاولة المفاوضات مع مختلف الأطراف المتدخلة في هذا الملف على المستوى الإقليمي والدولي".



في انتظار مساعدات لن تأتي

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - عاد إلى دائرة الضوء ملف اختلاس المساعدات الإنسانية الدولية الموجهة لمخيمات تندوف، بعد أن فضحت تقارير إعلامية أوروبية صدرت مؤخرا، ضلوع الجزائر وجبهة البوليساريو الانفصالية في نهب المساعدات الأممية.

وكشف محمد شريف لعروسي أحمد سالم، العضو السابق في جبهة البوليساريو، أن السكان المحتجزين بتندوف يستعملون كعملة للمقايضة يتم بواسطتها تسول المساعدات التي يتم بيعها بعد ذلك في السوق السوداء. وتابع محمد شريف لعروسي أحمد سالم، للموقع الإخباري الأوروبي "إي يو توداي" أن "الدولة الجزائرية شريكة في هذا الاحتياز، عبر الاستفادة من الضريبة التي تفرضها بشكل ممنهج على المساعدات، دون احتساب التفضيل الذي تتيحه هذه الدولة حول العدد الحقيقي للمحتجزين الذين تحاصرهم على أراضيها بتندوف".

واستنادا إلى أدلة، كشف الموقع الأوروبي أن الجزائر والبوليساريو استغلتا انشغال العالم بمواجهة جائحة كورونا، للاستيلاء مجددا على المساعدات المخصصة لسكان مخيمات تندوف وتحقيق ربح مادي كبير.

وأوضح أحمد سالم، الذي شهد شخصيا عملية لبيع المساعدات الغذائية الأوروبية في السوق الموريتانية، أن الأرباح التي يتم جنيها من هذه التجارة تتيح مراكمة فروات شخصية وصيانة المعدات العسكرية المتهاكلة التي تشمل دبابات وصواريخ ومركبات قتالية ممنوحة من طرف الجزائر.

ولفت تقرير موقع "إي يو توداي" إلى أن "التضليل المتعمد حول عدد اللاجئين بمخيمات تندوف هو حجر الزاوية في تحويل المعونات الغذائية وسلع الاستهلاك اليومي"، معتبرا أنه في غياب تعداد من واجب الجزائر القيام به، تشير البوليساريو إلى وجود ما بين 155 و170 ألف شخص في مخيمات تندوف، بينما منظمات مستقلة ومراقبون محايدون يقدرون عددهم الحقيقي بين 70 و90 ألف شخص.

وإلى جانب الاختلاس، تمثل المساعدات الإضافية الناتجة عن هذه الأرقام الزائفة هامش ربح كبير لجبهة البوليساريو والجزائر.

وحسب هشام معتذ، الباحث المتخصص في الدراسات والسياسات الأمنية الدولية، فإن المساعدات الموجهة لمخيمات تندوف يوجه الجزء الكبير منها للقياديين الذين يسهرون على تدبير الشأن اليومي في المخيمات والمسؤولين على تطبيق التعليمات داخل الجبهة وتنفيذ التوجهات السياسية والإملاءات الخارجية. وأوضح معتذ، في تصريح لـ "العرب"، أن "الاستنزاق الممنهج بالمساعدات يدخل في إطار السياسات الابتزازية لضمان مصالح شخصية على حساب حقوق المحتجزين، للاستمرار في تطبيق اجندات خارجية مقابل أرباح وامتنيازات من أطراف لها حسابات جيواستراتيجية بعيدة عن الحقائق التاريخية والبنية الفعلية للمنطقة".

وشرح التقرير الأوروبي مسار تحويل المساعدات الإنسانية من ميناء وهران إلى المشتري النهائي في أسواق المنطقة. وسجل المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، أن القمح الكندي الموجه إلى مخيمات تندوف يستبدل بحبوب

عندما يصل داعش إلى أقصى أفريقيا، على العالم أن يرفع مؤشر القلق

موزمبيق نقطة انطلاق لمشروع الجهاديين جنوب القارة السمراء



هل باتت أفريقيا البوابة الخلفية لتنظيم داعش المهزوم في الشرق

احترازيا يمكن أن يثبت أنه حيوي في الحد من عمليات المتطرفين وانتشار انشطتهم في تنزانيا، حيث يشتهر في أن بعض المتمردين لديهم صلات بها.

الخطر يهدد زيمبابوي

يشكل التهديد المتطرف المتزايد في موزمبيق خطرا كبيرا على زيمبابوي، التي تعتمد على موزمبيق للحصول على الكهرياء والمواد الغذائية المستوردة. وعلى الرغم من نفي الشائعات بأنها نشرت جيشها لمساعدة موزمبيق على محاربة التمرد، يعتقد أن زيمبابوي أرسلت حوالي ثلاثين جنديا من النخبة لتدريب الجيش الموزمبقي بينما تنتظر نشرها لاحقا للقوات من قبل مجموعة التمرد لأفريقيا الجنوبية.

كما ستتأثر جنوب أفريقيا بشكل خطير بصراع موزمبيق. حيث تقاسم الدول ممرات اقتصادية مهما يضم أيضا أنشطة غير قانونية مثل تهريب المخدرات التي تدعم المجموعات الإرهابية ماليا. لكن رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوسا، ظل صامتا بشكل واضح بشأن الصراع المتصاعد.



يوسف آدم

وفي مايو، كشفت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا نالدي بانذور، أن حكومة بلادها أجرت محادثات مع الحكومة الموزمبيقية حول كيفية تقديم المساعدة، لكنها لم تقدم أي تفاصيل. وجاء التعليق بعد تقارير إعلامية عن أن رامافوسا كان يدرس طلبا رسميا من موزمبيق للحصول على الدعم.

وجعلت أزمة فايروس كورونا الاستجابة المشسقة أكثر إلحاحا، حيث يمكن للوباء أن يقوض عمليات مكافحة الإرهاب في موزمبيق.

وتقوم العديد من الدول الأفريقية بتحويل الإنفاق العسكري للاستجابة للأزمة الصحية، وقد استخدم المتمررون الوباء لزيادة هجماتهم ونشر دعايتهم في حين حصلوا على دعم مدني من خلال توزيع الغذاء والدواء والوقود على السكان المخلصين. لكن الإجراءات الحكومية لتشديد الحدود وطرق النقل الداخلي يمكن أن ترزعزق استقرار عمليات المتطرفين.

وإذا كان لدى الدول المشتركة مع موزمبيق في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية خطة صلبة، فإنها لم تتكف عنهما للجمهور.

ولم تتحرك هذه الدول بسرعة، على الرغم من أن التمرد يمكن أن يؤثر عليهم. ومع احتدام الصراع، اتضح أنه لا يمكن تركه دون مراقبة لفترة أطول. وإذا استحوذت الجماعات المتطرفة على المزيد من الأرض، فستكون لذلك عواقب وخيمة على السلام والنشاط الاقتصادي في المنطقة.

خاصة، بما في ذلك مجموعة فاغنر الروسية وشركة "ديك" الاستشارية ومقرها جنوب أفريقيا.

وتقول الحكومة إنها قتلت أكثر من مئة متصرد في الأشهر الأخيرة، لكنها بالكاد تتصرد الموقف. وترددت لسنوات، مما سمح للمتشددين بالنحول من حركة صغيرة إلى خطر أكبر بكثير.

ولطالما كانت الحكومة تعمل بسرية في شأن التمرد بكاو ديلغادو، حيث اعتبرت الهجمات نتيجة نشاط إجرامي محلي وليس قوة خارجية. وفي البداية، نفى بعض المسؤولين الحكوميين وجود الجهاديين. إلا أن أصوات المعارضة، مثل حزب الحركة الديمقراطية في موزمبيق، دعت الحكومة إلى إعلان حالة الحرب في المنطقة للحصول على الدعم الدولي في مكافحة التمرد الغامض.

مركز للتطرف الإسلامي

يهدد شمال موزمبيق الآن بأن يصبح مركزا إقليميا للتطرف الإسلامي، ويتطلب التهديد الأمني استجابة منسقة قبل أن ينتشر في دول أخرى. ولكن هناك شعورا متزايدا بين بعض المراقبين بأن مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية كانت بطيئة في تقديم الدعم لموزمبيق.

ويقول البعض إن توسع جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا وفي الدول المجاورة هو دليل كاف على أن المجموعة يجب أن تساعد موزمبيق الآن قبل أن تواجه المنطقة الأوسع تهديدا مشابها.

وقرن تيبور ناجي، مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية، خلال مؤتمر صحافي عبر الهاتف في مايو الماضي، صعود التمرد في موزمبيق بظهور بوكو حرام. وقال ناجي "كانت بوكو حرام مجرد حركة صغيرة، وبسبب الطريقة التي استجابت بها الحكومة النيجيرية في البداية لها، نمت لتصبح تهديدا خطيرا للغاية، ليس فقط بالنسبة لشمال شرق نيجيريا ولكن أيضا للدول المجاورة".

وتدعم الدول المانحة والمنظمات الدولية الحكومة الفاسدة بدلا من أن تنتقدها، تاركة الملايين من الموزمبقيين غارقين في الفقر.

وتحتاج موزمبيق إلى المساعدة الإقليمية، فهي لا تزال تتعافى من عقود من الحرب الأهلية التي انتهت عام 1992. وقد كافح جيشها ضعيف الموارد لاحتواء ومقاومة الهجمات التي يشنها المتطرفون. ودفع تصاعد العنف الرئيس الموزمبقي، فيليب نيوسي، إلى طلب المساعدة من مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

ويعد تجاهل التمرد في موزمبيق لسنوات، عقدت مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية اجتماعا خاصا في التاسع عشر من مايو الماضي لكنها لم تنسفر إلا عن وعود فارغة.

وكانت تنزانيا، التي تحد كايو ديلغادو إلى الشمال، هي الدولة الوحيدة التي ردت بسرعة بإرسال قواتها إلى الحدود. وهذه الخطوة كانت إجراء

قتل 285 شخصا في هجمات متطرفة، ليصل العدد الإجمالي لجميع الوفيات المبلغ عنها إلى أكثر من 1000 منذ بدء التمرد. وفر أكثر من 200 ألف شخص من منازلهم مع انتشار العنف باتجاه الجزء الجنوبي من المحافظة.

وبالإضافة إلى الموارد المعدنية الغنية التي تتمتع بها محافظة كايو ديلغادو، لعب تهيمش غالبية السكان المسلمين دورا رئيسيا في تاجيح نيران التمرد. حيث دفعت سنوات من إهمال الحكومة المركزية والبطالة والفقر الشباب المحبطين في المحافظة إلى الانضمام إلى الميليشيات المسلحة.

وقال يوسف آدم، الأستاذ في جامعة إدواردو موندلين في مابوتو، لوسائل الإعلام المحلية "بالنسبة إلي، لا معنى للتحدث عن الجهادية. هؤلاء الأشخاص يجدون أنفسهم مهمشين ولا يحصلون على الإعانات التي يجب أن يتلقوها".

وتحرك الجيش الموزمبقي للقمع الهجمات بمساعدة مقاتولين عسكريين

ومنذ عام 2017، قتل المسلحون 700 مدني واستهدفوا أيضا قوات الأمن في موزمبيق، ودمروا البنية التحتية الحكومية وصادروا الأسلحة من القوات الأمنية. وقتلت مجموعة متطرفة 52 شخصا في قرية بمحافظة كايو ديلغادو وهو الهجوم الأكثر دموية حتى الآن في موزمبيق. ولكن لم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الحادث.

وبدأ العنف بكاو ديلغادو في أكتوبر 2017، بعد عدة سنوات من اكتشاف مكامن نط وغاز ضخمة في المنطقة.

واستثمرت الشركات متعددة الجنسيات، مثل "إسكون موبيل" و"توتال" في المنطقة، لكن التمرد المتزايد مثل لها خطرا كبيرا، حيث قد يتسبب في تعطيل مشاريعها إذا استمر العنف في التصاعد.

وتشارك موزمبيق في الصدود مع ملاوي وجنوب أفريقيا وإسواتيني وزامبيا وزيمبابوي وتنزانيا، وجميعها أعضاء في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، وهي كتلة اقتصادية تتكون من 16 دولة تبلغ قيمتها الإجمالية 721 مليار دولار. وإذا لم تتم السيطرة على التمرد قريبا، فقد ينتشر العنف في جميع أنحاء المنطقة، ما يهدد سلام واستقرار الدول الأعضاء الأخرى. لكن مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية لا تقوم بعمل استجابة منسقة لخطر لا يزال يلوح في الأفق.

هجمات تشريد وقتل

ارتفعت في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، الحوادث العنيفة في كايو ديلغادو بنسبة 300 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، وفقا لتقديرات مشروع النزاع المسلح وبيانات الأحداث، وهو مشروع لرسم خرائط الأزمات مقره الولايات المتحدة. وخلال الفترة نفسها،

ما زال الجدل يتفاقم بشأن حقيقة تأثير وجود تنظيمات إسلامية متطرفة مرتبطة بتنظيم داعش في الساحل وغرب أفريقيا ثم في أفريقيا الوسطى، لكن أن يصل داعش بشكل واضح إلى جنوب القارة الغنية بالنفط، ذلك ما يرفع من درجات مؤشر القلق الدولي.

لندن - وجود داعش في أفريقيا حقيقة، فالساحات الملتهية بنيران التنظيمات الإرهابية سواء منها التي رفعت راية الولاء لداعش أو للقاعدة، حقيقة يلتمسها سكان عدة بلدان ولا تقتصر على عدسات مراسلي القنوات الفضائية.

فعلى مدار سنوات كانت بعض الدول حاضنة لعدة تنظيمات مثل جماعة بوكو حرام في نيجيريا وأنصار الدين في مالي وشباب المجاهدين في الصومال، أو تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا وكذلك في مالي والنيجر وموريتانيا، لكن مؤشرات التحذيرات ارتفع بدرجة

مفيدة للقلق لدى أجهزة الاستخبارات الفرنسية والأميركية تحديدا، من أن تصبح القارة السمراء البوابة الخلفية لتنظيم داعش المهزوم في منطقة الشرق الأوسط.

وتتناول التقارير الاستخباراتية اليوم، هجمات مسلحة تشنها الجماعات المتطرفة في محافظة كايو ديلغادو الغنية بالنفط في موزمبيق والتي يقطنها 2.5 مليون نسمة والمجاورة لتنزانيا، ويقطنها غالبية من المسلمين الذين يتسرعون بالتمهيش والبطالة في مدينة نغظية.

وأشارت الهجمات موجة من الذعر عبر الدول المجاورة، إلا أنها لم تتفق إلى حد الآن من أجل عمل مشترك لتطويق التنظيمات المتطرفة قبل استفحالها.

وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن بعض الهجمات، لكن المتطرفين من كينيا وتنزانيا وجماعة محلية أخرى تسمى "اهل السنة والجماعة" هم أيضا وراء تصاعد العنف.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت الجماعات المتطرفة مرتبطة ببعضها وبالتالي يصعب تحديد الجهة التي تقف وراء الهجمات.

